

Distr.
LIMITED

A/C.2/49/L.48
28 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون

اللجنة الثانية

البند ١٥٨ من جدول الأعمال

تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

اندونيسيا*، الجزائر**: مشروع قرار

تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية و ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩١/١٩٨٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ و ٩٣/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ و ٣٧/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ و ٤/١٩٩٣ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ و ٧٦/١٩٩٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، التي قرر فيها المجلس عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وولايته، وعمليته التحضيرية،

وإذ تشير كذلك إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/١٩٩٤ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي وافق المجلس بموجبه على جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان، بما في ذلك مناقشة الآثار المترتبة على توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

** بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

..../

281194 281194 94-47023

وإذ تشير كذلك إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣ (د - ٣) المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ و ١٥٠ (د - ٧) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٤/١٩٨٥ المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ بشأن ولاية لجنة السكان، وإلى القرارين ١٧٦٣ (د-٥٤) المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣ و ٧/١٩٨٦ المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ بشأن أهداف ومقاصد صندوق الأمم المتحدة للسكان،

وإذ تعيد تأكيد أهمية واستمرار صحة الأهداف والمبادئ والغايات التي تحددت في المؤتمر العالمي للسكان المعقود في بوخارست في عام ١٩٧٤ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان المعقود في مكسيكو في عام ١٩٨٤،

وقد نظرت في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(١)، المعقود في القاهرة، مصر، في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وإذ تعترف اعترافاً تاماً بالصلة المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تسلّم بأن تنفيذ سياسات وبرامج السكان والتنمية هو حق سيادي لكل بلد، بما يتسق مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية، مع الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه، وبما يتفق مع حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً،

وإذ تبدي ارتياحها لأنه كان من شأن المؤتمر وعمليته التحضيرية أن مكنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والمراقبين ومختلف المنظمات الحكومية الدولية، فضلاً عن ممثلي المنظمات غير الحكومية، من المشاركة التامة والنشطة فيهما، بما يمثل جميع مناطق العالم،

وإذ تعرب عن امتنانها العميق لحكومة مصر وشعبها لما قدماه من كرم ضيافة للمشاركين في المؤتمر، ولما وضعاه تحت تصرفهم من تسهيلات وموظفين وخدمات،

١ - تحيط علماً مع الارتياح بتقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(١)؛

٢ - تؤيد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢)، بصيغته المعتمدة في ١٣ أيلول/سبتمبر

١٩٩٤؛

(١) Add.1 و A/CONF.171/13

..../

94-47023

(٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

٣ - تعترف بما قدمه الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة العامة للمؤتمر من مساهمة في نجاح تنظيم المؤتمر؛

تنفيذ برنامج العمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي

٤ - تؤكد أنه ينبغي للحكومات، عند تنفيذ برنامج العمل، أن تلتزم على أعلى مستوى سياسي ببلوغ أهدافه وغاياته، معترفة بالمسؤوليات التي تتقاسمها، على تباينها، جميع شعوب العالم تجاه مصير مشترك، وأن تضطلع بدور قيادي في تنسيق تنفيذ إجراءات المتابعة ورصدها وتقييمها؛

٥ - تطلب إلى جميع الحكومات، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الرئيسية المعنية بقضايا السكان والتنمية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والبرلمانيون وغيرهم من قادة المجتمعات المحلية، نشر برنامج العمل على أوسع نطاق ممكن، والتماس تأييد الجمهور لأهدافه وغاياته واجراءاته؛

٦ - تعترف اعترافاً تاماً بأن عوامل السكان، والفقر، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والبيئة هي عوامل وثيقة الترابط بحيث لا يمكن النظر في أي منها بمعزل عن العوامل الأخرى؛

٧ - تحث جميع البلدان على النظر في أولويات إنفاقها الحالية بغية تقديم مساهمات إضافية في تنفيذ برنامج العمل، آخذة في الاعتبار أحكام الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من برنامج العمل، والقيود الاقتصادية التي تواجهها البلدان؛

٨ - تعترف بأهمية الأنشطة دون الإقليمية والإقليمية المضطلع بها أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر، وتؤكد الأهمية المستمرة لهذا الالتزام بقضايا السكان والتنمية، وتطلب إلى المنظمات دون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة أن تقوم، داخل نطاق ولاية كل منها، بدور نشط في تنفيذ برنامج العمل؛

٩ - تؤكد أن التعاون الدولي في ميدان السكان أمر أساسي لتنفيذ التوصيات المعتمدة في المؤتمر، وفي هذا السياق، تطلب إلى المجتمع الدولي أن يوفر، بصورة ثنائية ومتعددة الأطراف، دعماً ومساعدة دوليين كافرين وكبيرين للأنشطة السكانية، وبخاصة من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان، من أجل ضمان توفر الدعم التام والمستمر للجهود الموجهة نحو تنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات؛

١٠ - تطلب إلى أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الاضطلاع بالإجراءات المطلوبة لتوفير الدعم التام والفعال لتنفيذ برنامج العمل؛

١١ - تعترف بالمساهمة الهامة المقدمة في المؤتمر وعمليته التحضيرية من الجماعات والمنظمات غير الحكومية من جميع المناطق، وتؤكد ضرورة مواصلة وتعزيز تلك الشراكة الفعالة والمساهمات والتعاون في جميع الجوانب السكانية والإنمائية، بما يكفل تنفيذ برنامج العمل على الوجه التام؛

تعبئة الموارد من أجل السكان والتنمية

١٢ - تسلم بأن من شأن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل أن يتطلب زيادة الالتزام بالموارد المالية، داخليا وخارجيا على حد سواء، وفي هذا السياق تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو تكثيف جهودها لنقل موارد جديدة وإضافية إلى البلدان النامية من أجل ضمان بلوغ الغايات والأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية؛

١٣ - تؤكد على أهمية قيام جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية، بتجديد الموارد المالية وتخصيصها في وقت مبكر بما يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم بتنفيذ برنامج العمل؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، ومع المؤسسات المالية الدولية ومختلف منظمات ووكالات المعونة الثنائية، بغية تشجيع تبادل المعلومات فيما بينها عن الاحتياجات من المساعدة الدولية، وإجراء استعراض بانتظام للاحتياجات المحددة للبلدان في ميدان السكان والتنمية، وزيادة توافر الموارد إلى أقصى حد، واستغلالها بفعالية بالغة؛

١٥ - تدعو الأمين العام إلى إعداد تقدير للموارد الإضافية اللازمة لضمان اضطلاع الأمم المتحدة بأنشطة المتابعة الكافية؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقارير دورية من أجل الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تدفق الموارد المالية الدولية اللازمة للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل، بصورة ثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء، وأن يشجع تبادل المعلومات اللازمة بين أعضاء مجتمع المانحين عن الاحتياجات من المساعدة الدولية؛

١٧ - تحث المجتمع الدولي على تشجيع توفر بيئة اقتصادية دولية داعمة باعتماد سياسات مواتية للاقتصاد الكلي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

المتابعة المؤسسية للمؤتمر

١٨ - تشدد على أهمية استمرار وتعزيز التعاون والتنسيق، من جانب جميع وحدات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة في تنفيذ برنامج العمل؛

١٩ - تؤكد الحاجة إلى توفر أنشطة للمتابعة فيما يتصل بالمؤتمر وبرنامج العمل، بما يفيد على أكمل وجه ممكن، من القدرة الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال السكان والتنمية، ولا سيما لجنة السكان، وشعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢٠ - تطلب إلى جميع الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تستعرض برامجها وأنشطتها، وأن تعدلها عند اللزوم، بما يتمشى مع برنامج العمل، وأن تتخذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذها على الوجه التام والفعال، أخذاً في الحسبان الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، وأن تكفل تقديم تقارير عن إجراءاتها في هذا الصدد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأغراض التنسيق، وإلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين لدراسة الآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالسياسات العامة؛

٢١ - تقرر تغيير اسم لجنة السكان ليصبح لجنة السكان والتنمية، وتوصي بأن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، اختصاصات وولاية وتكوين اللجنة، التي ستوسع عضويتها لتضم ٥٢ عضواً، فضلاً عن تواتر دوراتها التي ستكون سنوية، وفي هذا السياق، تقرر أيضاً أن تكون اللجنة، بعد إعادة تنشيطها على هذا النحو هي الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لرصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٢٢ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، فيما يلي:

(أ) إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان لضمان المتابعة التنفيذية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله؛

(ب) توفير الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بخدمات دعم الأمانة؛

(ج) إنشاء آلية ملائمة للتنسيق والتعاون والمواءمة بين الوكالات؛

٢٣ - تطلب أيضاً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستعرض، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، إجراءات الإبلاغ داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية؛

٢٤ - تطلب كذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بما يلي:

(أ) دراسة نتائج الاستعراض والتقييم اللذين يجريان كل خمس سنوات للتقدم المحرز في بلوغ أهداف وغايات برنامج العمل؛

(ب) مناقشة المسائل ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ برامج السكان والتنمية، فضلا عن المسائل المتعلقة بالمواءمة والتعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتنفيذ برنامج العمل؛

(ج) مناقشة التقارير المقدمة من مختلف الهيئات وغيرها من الهيئات والأجهزة عن المسائل المختلفة المتصلة ببرنامج العمل؛

٢٥ - تدعو مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن يراقب، بانتظام، مدى استجابة الصندوق لاحتياجات البلدان فيما يتصل بتنفيذ برنامج العمل، ولا سيما للطلبات المحددة المقدمة من البلدان النامية للحصول على مساعدة في إعداد التقارير الوطنية، داخل نطاق اختصاصه، وأن يقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٦ - تطلب إلى لجنة السكان، في دورتها الثامنة والعشرين، أن تستعرض، داخل نطاق اختصاصها، برنامج العمل والآثار المترتبة عليه فيما يخص أنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الآثار المتعلقة باللجنة نفسها، وأن تحيل آراءها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥؛

٢٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٨ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دوراتها القادمة بندا بعنوان "تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية".
